مداخلة دولـة الـكـويـت

تلقيها معالي الدكتورة/ أمثال هادي الحويلة
وزير الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفولة

أمـــــام

يوم الثلاثاء الموافق11 يونيو 2024
أمام الدورة الـ 17 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
مقر الأمم المتحدة – نيويورك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيدي الرئيس ...

أعبر عن خالص تقدير دولة الكويت لعقد هذا اللقاء الهام والموجه لمناقشة قضية إنسانية عالمية واجبة الاستحقاق في ظل التوجهات الأممية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنادي بالشمولية وبعدم ترك أي شخص خلف الركب، ألا وهو **العمل على النهوض بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدام.**

وقد تمت المصادقة والانضمام الى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 14 فبراير 2013.

وإذ تسعى دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة لشئون الأشخاص ذوي الإعاقة بتبني أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار رؤية كويت جديدة ، وفي هذا الإطار تركز الهيئة على تفعيل خطتها الاستراتيجية (2020-2025) بالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية والمجتمع المدني على اعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد بلغت نسبة المستفيدين من خدمات الهيئة وحتى الربع الأول من عام 2024، 66366 مستفيد، ضمن فئات الإعاقات المختلفة الجسدية والبصرية والذهنية والحركية والتعليمية، والتطورية والسمعية والنفسية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ الترتيبات التيسيرية اللازمة، حيث تقدم دولة الكويت الخدمات المنتظمة المتكاملة والمستمرة للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين.

ومن المشاريع التي أثبتت فاعليتها وبدأت الكويت تقطف ثمارها في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وهي مبادرة "شركاء لتوظيفهم"، التي

أطلقتها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في عام 2018، وبشراكة استراتيجية مع جمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية، والتي انتهت من تدريب 258 من شباب وشابات ذوي الإعاقة خلال خمس دفعات تدريبية متعاقبة، نتج عنها توظيف 112 منهم في القطاعين الحكومي والخاص، بنسبة توظيف بلغت نحو 71% من المتدربين. والذي يعتبر إنجازاً يقربنا من تحقيق هدف الإدماج في سوق العمل وتحقيق الاستقلالية المالية والذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة.

إنّ مجمل التشريعات والبرامج والخدمات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مراحل الحياة في دولة الكويت تستمد شرعيتها وتوجهها بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة الذي استوعب حقوق هذه الفئة في بعدها الشمولي وضمان العيش باستقلالية من خلال الارتقاء بأوضاعهم وضمان النفاذ الكامل للفرص والخدمات المجتمعية وصولاً لتمكين المشاركة الفاعلة والكاملة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والأنشطة الثقافية ،والرياضية.

وختاماً ....

أود أن أوكد التزام دولة الكويت بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ الدمج الشامل لتمكينهم في المجتمع ككل.

وشكرا سيدي الرئيس .